من مصير هضبة الجولان، معتبراً ان القرار ٢٤٢ يشمل تلك الاراضي ايضاً، وبالتالي فهي موضوع للمناقشة، وانه اذا كانت سوريا ترغب، فباستطاعتها المشاركة في المداولات (المصدر نفسه).

وتعقيباً على اقوال شولتس في مؤتمره الصحافي، ذكرت مراسلة صحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٢) للشؤون السياسية ان «القدس» قد استقبلت باستياء اقوال وزير الخارجية الاميركي المتعلقة بعقد لقاء قريب بين وفد اميركي برئاسة مورفي وبين وفد اردني - فلسطين مشترك. ونسبت المراسلة الى مصدر رفيع المستوى قوله «ان حكومة اسرائيل تعارض، معارضة قاطعة، مثل ذلك اللقاء المسبق. فهي ترى في ذلك امراً يتعارض مع مصالح اسرائيل، ويلحق الضرر بالمفاوضات وبفرص السلام».

اما «رسالة شولتس» ومضمونها فشكلت، على امتداد قرابة الاسبوعين او اكثر، محور اهتمام الاوساط السياسية الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية. فقد ادرجت على جدول اعمال الحكومة في جلستها العادية يوم ١٩٨٥/٦/٢، وصدر بيان حكومي بهذا الشأن. واعقب ذلك مشاورات حثيثة بين رئيس الحكومة ووزراء الليكود لاعداد رسالة جوابية عليها. ثم عادت الحكومة وناقشت، في جلستها الاسبوعية يوم ١٩٨٥/٦/٩، نص الرسالة الجوابية. وفي اليوم التالي، ادلى رئيس الحكومة ببيان امام الكنيست، طرح فيه مشروعاً من خمس نقاط، كمشروع مضاد للمبادرة الاردنية. وفي هذه الاثناء، كان السجال متواصلاً، وعلى مختلف الصعد، حول مضمون رسالة وزير الخارجية الاميركي، وابعادها.

وانطلاقاً من حقيقة عدم وجود نص رسمي لما سمي بـ «رسالة شولتس»، فقد اوردت الصحف الاسرائيلية مضمون الرسالة كما رشح عن اوساط الحكومة. فصحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٣)، اوردت مضمون الرسالة منوهة بانها تتحدث، بلهجة دراماتيكية، عن التزام الملك حسين بالتقدم، بسرعة، نحو مفاوضات مباشرة خلال هذه السنة «وان تصريحات الملك حسين بشأن المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وتأييد م.ت.ف. لذلك، تشكل خطوة بعيدة المدى، تتجاوز كل ما قاله، علناً، اي زعيم عربي منذ سنوات». ويمضي شولتس في «رسالته» فيقول ان الملك حسين قد اعرب عن استعداده لمفاوضات مباشرة على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وانه اعرب عن اهتمامه باقامة «كونفدرالية اردنية - فلسطينية وليس دولة فلسطينية». ويضيف شولتس ان الملك حسين يشارك الولايات المتحدة رغبتها في «التقدم في المفاوضات في هذه السنة»، وانه اوضح ان هدفه هو اجراء مفاوضات بين وفد اردني - فلسطيني واسرائيل، في سياق مؤتمر دولي». وينوه شولتس في «رسالته» بطروحات الملك حسين، فيقول: «اننا نرى في اعلانه، وفي مصادقة ياسر عرفات واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عليه، تطوراً بعيد الدلالات». لكنه يضيف، ومع ذلك «فدون اعلان مباشر من م.ت.ف.، فان الولايات المتحدة تواصل التمسك بموقفها من ان م.ت.ف. لم تعط، بعد، تعبيراً واضحاً لموقف جديد». ويتعهد وزير الخارجية الاميركية في «رسالته» الى رئيس الوزراء شمعون بيرس بانه «ليس هناك اي تغيير في موقف الولايات المتحدة من [فكرة] عقد مؤتمر دولي. اننا سنواصل معارضة ذلك ونعتقد بانه لن يقدم اي مساهمة لعملية السلام. اننا نواصل معارضتنا لاشراك الاتحاد السوفياتي في العملية». ويضيف شولتس ان الولايات المتحدة قد اوضحت للملك حسين انها لا تستطيع تأييد اشراك اعضاء م.ت.ف. في الوفد الاردني - الفلسطيني وانها لن تتحاور مع المنظمة الى ان تعلن قبولها «بالشكل الاكثر وضوحاً وغير القابل للتأويل بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وطالما لم تعترف، بعد، بحق اسرائيل في الوجود». ويعلن شولتس، في «رسالته»، عن ان هناك توافقاً في الرأي بين الولايات المتحدة والملك حسين بشأن «جدوى اللقاء بين الولايات المتحدة ومجموعة اردنية - فلسطينية». ويضيف: «لقد اكدنا، ووافق الملك على ذلك، ان هذا اللقاء المسبق لن تتخلله مفاوضات وان تلك المفاوضات تجرى، فقط، بين اسرائيليين واردنيين وفلسطينيين مقبولين من [قبل] كل الاطراف».

وفي ختام «رسالته»، يشير شولتس الى ان رسالة مماثلة قد تم ارسالها الى وزراء خارجية حلف شمال الاطلسي، تماشياً مع رغبة الملك حسين في الحصول على دعم دولي لتحركه. وعقبت اوساط سياسية في القدس على ذلك بقولها انه ربما يكون المراد بذلك، محاولة اميركية لزج دول حلف شمال الاطلسي في عملية المفاوضات، بهدف اضعاف مطالبة الملك حسين بعقد مؤتمر دولي (المصدر نفسه).

واظهرت المداولات والتعقيبات القصيرة من جانب الوزراء، التي اعقبت طرح بيرس لمضمون «الرسالة»، ان هناك تبايناً في الآراء لناحية صيغة البيان المفترض ان يصدر، بين مطالبة وزراء الليكود بتأكيد رفض